

محملة للمذهبين أما مذهب الكوفيين فلما هو وأما مذهب البصريين
فقال أبو حيان في هذا دليل على دعوى البصريين من أن مفعول
بعد حتي ولد ذلك ظهرت في المعطوف لأن التواني تحتها لا يحتمل
الأول تنبيها **الأول** أعلن حتي إذا وقع بعدها
فعل مضارع فإنه لا يخلو من أن يكون مستقبلا أو حالا أو ماضيا
فإن كان حالا رفع نحو مرض حتي الأبرجونه أي في الحال وإن كان
مستقبلا نصبته نحو تقول سرت حتي أدخل البلد وأنت لم
تدخل بعد وإن كان ماضيا فتحكيه ثم حكيته له ما إن تكون
مستقبلا فتنصبه على حكاية هذه الحال وإما بحسب
كونه حالا فترفعه على حكاية هذه الحال الثاني مثل النجاة
بفعل سرت حتي أدخل البلد وهذا السلام من قائله أما أن يكون
بعد السير والدخول معا أو بعد السير وقبل الدخول أو بعد السير
مع الدخول أي يقترن بهذا القول بدخوله فإن كان الأول فالرفع
ليس إلا لأن الدخول ماض كسببه وهو السير وإنما أتى به مضارعا
لحكاية الحال ولا يجوز نصبه لأن الناصب يتخلص للاستقبال والقرض
أنه ماض فتنا فنيا وإن كان الثاني فالنصب فقط لأنه أخبر
بسيره الماضي والدخول بعد لم يحصل فتنصبه لأنه مستقبل
بمضي حتي في هذا يصلح أن يكون غايته وإن تكون عملة لأن السير يصلح
أن يكون عملة للدخول وإن يكون مفعبا بالدخول وهذا هو الظاهر
وإن كان الثالث وجب الرفع أيضا لأنه حال ولو نصب لتخلص
للاستقبال فتنا فنيا وقد يقع النصب وتكون حتي غايته فقط
أو عملة فقط وذلك بحسب الفعل الذي قبلها فإن كان عملة لما بعد
نحو سرت حتي تطلع الشمس فهي هنا غايته فقط ولا يجوز أن تكون
بمعنى لأن سيرة ليس سببا في طلوع الشمس وإن كان سببا فم

بمعنى

بمعنى كما نحو سرت حتي تدخل الجنة فإن الاستلام سبب الظاهر في دخول الجنة
الثالث تيمنا حتي بالجاره لتخرج العاطفة وهي التي تعطف بعضا
على كل نحو أكلت السمكة حتي رأسها لأنها خاصة بالمفردات وتخرج
الابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غايته لشي قبلها نحو حتي
ما دخلت أشكل ونحو سرت الأبل حتي تحي البعير يتجر بطنه فإن
المضارع يرفع بعدها ولا بد من كونه حثيئًا حالا أو ماضيا وعلامته
ملاحظة جعل الفاء في موضع حتي إذ نصب حثيئًا كون ما بعدها
فضلة نسبتها عما قبلها فتمتنع الرفع نحو كان سيري حتي دخلنا
إذا جعلت كأنه ناقصة لئلا يبقى كأن بلا خبر لا بدئية البجلة
وفي نحو أيسرت حتي تطلع الشمس لا تتناء السببية وفي نحو
ما سرت أو أيسرت حتي تدخل المدينة مما يدل على حثيئ غير واجب
لأنك لو رفعت لزم أن يكون الفعل مستانفا مقطوعا بوقوعه
وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لأن ما قبلها منفي في ما سرت
ومشكوك في وقوعه في أيسرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي
سببه أو النك في خلافه للاختصاص في مسألة النفي الرابع
حكي الجزمي أن من العرب من ينصب حتي في كل موضع قال
أبو حيان وهي لغة شاذة **وينصب الجواب** على مذهب
الكوفيين **بالفا** أي فاء السببية وهي التي تصد بها الجزاء
وينصب أيضا الواو أي الواو المعينة أي الدالة عليها وإنما
استأنف حكم هذه الجملة لكثرة فروعها بشروطها وتفصيلها
كيلا يتفعل عن ذلك لو عطف هذين الحرفين على ما قبلها وهذا
اسهل من دعوى القلب مع أن القول بجواز مطلقا شديد الضعف